الأمم المتحدة

A/ES-10/669–S/2014/947

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم باستمرار الاضطرابات وتدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاج سياسات غير قانونية واستفزازية. فلا تزال هذه السياسات غير القانونية تؤثر سلبا في الواقع المعاش على الأرض وتجلب المعاناة والمصاعب للشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، وتهدد بإعادة تأجيج دوامة أخرى من العنف، الأمر الذي يجب تفاديه بأي ثمن.

وأود في هذا الصدد أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى الوضع المتدهور والحرج في قطاع غزة، حيث لا يزال أكثر من ١,٨ مليون فلسطيني يرزحون تحت حصار قمعي وغير قانوني وما برحوا يعانون مما لحق بهم كبشر وببناهم المادية من آثار الدمار الهائل الذي خلفه العدوان العسكري الإسرائيلي الغاشم ضد قطاع غزة في الصيف الماضي. وهم يشهدون الآن أيضا شن هجمات عسكرية إسرائيلية مؤخرا ضد قطاع غزة، في انتهاك جسيم لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

020115 310114 14-67976 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد وقعت أحدث الهجمات الإسرائيلية ضد قطاع غزة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر في بلدتي خزاعة والقرارة شرق خانيونس. وأسفر الهجوم الإسرائيلي عن مقتل تيسير السميري البالغ من العمر ٣٣ سنة وإصابة شخصين آخرين بجروح خطيرة. وشنت السلطة القائمة بالاحتلال بعد ذلك بوقت قصير هجوما آخر باستخدام الطائرات الحربية والدبابات، مما تسبب في إلحاق المزيد من الأضرار بقطاع غزة المدمر أصلا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه، خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية جنوب غزة للمرة الأولى منذ أن شنت إسرائيل حربها على الشعب الفلسطيني في غزة التي انتهت في آب/أغسطس. إننا ندعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى أن يتخذ إجراءات فورية لوقف هذا التصعيد للعنف فورا ومطالبة إسرائيل بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفضلا عن ذلك، نود توجيه انتباهكم إلى استمرار استعمار إسرائيل غير المشروع للأرض الفلسطينية الذي يشمل تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية وسرقتها ومصادرتها، وتشييد كل من المستوطنات والجدار وتوسيع نطاقهما، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية. فاليوم فقط أقرت السلطات الإسرائيلية نهائيا تشييد ٣٨٠ وحدة استيطانية جديدة أخرى في مستوطنة ''هارحوما'' ومستوطنة ''راموت'' غير الشرعيتين في القدس الشرقية المحتلة. وقد حذرنا مرارا من أن حملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، التي تتواصل دون هوادة، تُقوِّض التواصل الجغرافي لأرض دولة فلسطين مع القدس الشرقية باعتبارها عاصمة لها وتنال من سلامة هذه الأرض وتُفتتها، وتهدد احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ على أرض الواقع وقابلية هذا الحل للتطبيق.

وفي هذا الصدد، تدين القيادة الفلسطينية هذا الإعلان الأخير عن بناء مزيد من المستوطنات وتطالب السلطة القائمة بالاحتلال بإلغاء قرارها الأخير هذا والتوقف فورا وتماما عن جميع أنشطتها الاستيطانية في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن المضي في أي أنشطة استيطانية، بما في ذلك نقل سكانها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يشكل جريمة حرب وفق تعريف اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى إنهاء جميع الانتهاكات الأخرى التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة. فلا يصح أن يطبق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي

والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تطبيقا انتقائيا عندما يتصل الأمر بالشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يعاني دون وجه حق تحت نير احتلال إسرائيلي عسكري لمدة تناهز الخمسة عقود. ولا بد من منح الشعب الفلسطيني نفس الحقوق وأشكال الحماية التي يضمنها القانون الدولي شأنه في ذلك شأن كل الشعوب الأخرى، كما أن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، واجب ضمان احترام أحكام القانون الإنساني الدولي التي تحمي حقوق وسلامة ورفاه شعب يعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

وفي هذا الصدد، فإننا كما ذكرنا في رسالتنا المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/ES-10/668–S/2014/927) نوجه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، الذي نظمته سويسرا بصفتها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف، والمعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وإلى الإعلان الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة السامية، الذي ناشد مرة أخرى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ”أن تحترم بشكل كامل وفعال اتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية “، وشدد على أنه ”يجب التحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وتقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة“.

ويجب أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لمطالبة إسرائيل بالامتثال لدعوة الأطراف المتعاقدة السامية في الإعلان المذكور أعلاه ولضمان امتثالها لتلك الدعوة وللقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة قبل أن يتفاقم الوضع.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل البالغ عددها ٥٣٢ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/ES-10/668-S/2014/927) تشكل سجلا أساسيا للجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير والمراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة